الأمم المتحدة

A/65/743/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
18 March 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البندان ١٤٣ و ١٥٨ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٦٠٠ ٥٢٧ ٥٣ دولار
النفقات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠٠ ٩٣٦ ٥١ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٤٠٠ ٥٩١ ١ دولار
الاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	٥٠٠ ١٣٠ ٥٧ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١[أ]	٦٠٠ ١٢٩ ٥٧ دولار
الرصيد الحر المقدر للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	٩٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	٧٠٠ ٤٢٩ ٦١ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	٧٠٠ ٤٢٩ ٦١ دولار

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر المرفق الأول).

300311 300311 11-26918 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – **توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وقد أبدت تعليقات عليها، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.**

٢ – وتعرض اللجنة الاستشارية في تقريرها العام الذي يتناول الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/65/743) وجهات نظرها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة. وتتناول اللجنة في هذا التقرير مسألة الموارد والبنود الأخرى المتصلة على وجه التحديد ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٣ – وأثناء النظر في مقترحات الأمين العام المتعلقة بالبعثة المذكورة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/720)، أخذت اللجنة الاستشارية في اعتبارها التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات بشأن البعثة (انظر A/65/5 (Vol.II)، الفصل الثاني). ويرد في الوثيقة A/65/782 تقرير اللجنة الذي يتناول تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. **وتؤكد اللجنة من جديد أنه يلزم تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بهذا الشأن على وجه السرعة.**

٤ – وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية وتلك التي استعانت بها للنظر في مسألة تمويل البعثة.

ثانيا – تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٥ – اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٣٠٠/٦٣، مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٥٢٧ ٥٣ دولار (صافيه ٩٠٠ ٣٣٨ ٥١ دولار) لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ولا يشمل هذا المبلغ التبرعات العينية المدرجة في الميزانية، البالغة ٩٠٠ ٠٤٨ ٣ دولار. وقُسّم المبلغ بأكمله كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع النفقات للفترة المذكورة ما إجماليه ٢٠٠ ٩٣٦ ٥١ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦٠٨ ٤٩ دولار)، تبقى منها رصيد حر بلغ إجماليه ٤٠٠ ٥٩١ ١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٧٣٠ ١ دولار) يمثل نسبة يبلغ إجماليها ٣ في المائة من مجموع الاعتمادات.

٦ – وانخفضت النفقات في إطار عدد من فئات الاتفاق، منها ما يلي:

(أ) المرافق والبنية الأساسية (٢٠٠ ٤٩٤ دولار، أي ١٠,٨ في المائة)، وذلك بسبب انخفاض النفقات المتعلقة بالمعدات الأمنية نتيجة اتخاذ قرار بالاستعاضة عن أحد نظم أجهزة التليفزيون ذات الدوائر المغلقة بكاميرات بروتوكول الإنترنت الأقل تكلفة، وانخفاض نفقات الصيانة، وكذلك نفقات مشاريع الإصلاح والتجديد بسبب حالات التأخير أو الصعوبات في التعاقد على الخدمات ذات الصلة؛

(ب) النقل البري (٩٠٠ ٤١٠ دولار، أي ٧,٨ في المائة)، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض تكاليف الشحن المتعلقة باقتناء المركبات عن تلك المدرجة في الميزانية؛

(ج) النقل الجوي (٤٠٠ ٥٩٧ ١، أي ١١,٧ في المائة)، ويرجع ذلك إلى انخفاض عدد ساعات الطيران الفعلية لطائرات البعثة عن ما كان مقررا بسبب عدم توافر إحدى الطائرات المروحية الثلاث، وعدم صلاحية أحد مدرجات موقع الفريق للاستعمال؛

(د) الاتصالات (٠٠٠ ١٦٠ دولار، أي ١٠,٢ في المائة)، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض تكلفة استئجار الأجهزة الساتلية المرسلة المجيبة عن تلك المدرجة في الميزانية.

٧ - وارتفعت النفقات في إطار عدد من فئات الإنفاق، من بينها ما يلي:

(أ) المراقبون العسكريون (٧٠٠ ٢٣٨ دولار، أي ٤,٤ في المائة)، وذلك بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور العام عن المعدل المدرج في الميزانية (١,١ في المائة مقارنة بـ ٧ في المائة)؛

(ب) الموظفون الدوليون (٤٠٠ ٣١٤ دولار، أي ٢,٢ في المائة)، وذلك بسبب الزيادة في الاحتياجات نتيجة الترتيبات التعاقدية الجديدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣؛

(ج) الموظفون الوطنيون (٢٠٠ ٤٦٢ دولار، أي ١٤,٣ في المائة)، وذلك بسبب الزيادة في الاحتياجات الناجمة عن الترتيبات التعاقدية الجديدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣؛

(د) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ١٤٣ دولار، أي ٨,٨ في المائة)، ويرجع ذلك أساسا إلى إقلال قيمة تقديرات التكاليف المدرجة في الميزانية المتعلقة بحصص الإعاشة والتخزين والمياه المعبأة، فضلا عن الخسائر الناجمة عن سعر صرف العملات.

٨ - وكما هو مبين في تقرير الأداء (انظر A/65/665، الفقرة ٢٧)، تمت مناقلة الأموال بين مختلف بنود الإنفاق، من التكاليف التشغيلية إلى تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد

الشرطة والموظفين المدنيين، من أجل تغطية الزيادة في الاحتياجات من الموارد الناجمة عن انخفاض معدل الشغور بالنسبة للمراقبين العسكريين عن المعدل المدرج في الميزانية، وزيادة الاحتياجات المتصلة بمرتبات الموظفين الدوليين والوطنيين والتكاليف ذات الصلة (انظر الفقرة ٧ (ب) و (ج) أعلاه).

٩ - وترد في الفقرات أدناه، حسب الاقتضاء، تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المذكورة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق في إطار نظرها في الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ثالثا - الوضع المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء للفترة الحالية

١٠ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبلغ الذي قُسم كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء حتى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١ لتمويل البعثة منذ إنشائها وصل إلى ٠٠٠ ٩٠٢ ٨٤٠ دولار. وبلغت الأنصبة المقررة المدفوعة حتى ذلك التاريخ ٠٠٠ ٩٧٩ ٧٩٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٠٠٠ ٩٢٣ ٤٩ دولار. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، بلغت الموارد النقدية المتاحة للبعثة ٠٠٠ ٨٠٠ ٤ دولار. وإذا ما أُخذ في الحسبان توافر احتياطي تشغيلي لثلاثة أشهر قدره ٠٠٠ ١٥٢ ١٤ دولار وعدم تسديد قرض قدره ٤ ملايين دولار كان قد أُخذ من الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة للحماية، فإن العجز النقدي في البعثة في التاريخ نفسه بلغ ٠٠٠ ٣٥٢ ٩ دولار. **ولا تزال اللجنة الاستشارية قلقة إزاء هشاشة الوضع المالي للبعثة، وأثره على تسديد التكاليف في حينها إلى البلدان المساهمة بقوات (انظر A/64/660/Add.2)، وتذكّر في هذا الصدد، بأن الجمعية العامة أكدت باستمرار على ضرورة وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط (انظر أيضا A/65/775، الفقرة ٩) كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.**

١١ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن المبالغ المستحقة مقابل تكاليف القوات بلغت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ما قدره ٩٥٠ ٥٢ دولارا، ومقابل تكاليف المعدات المملوكة للوحدات ما قدره ٠٠٠ ٤٣٨ دولار. وبالنسبة للتعويضات التي تدفع في حالات الوفاة والعجز، دُفع حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ مبلغ ٠٠٠ ٨٠ دولار لتسوية مطالبتين في هذا الشأن. وليست هناك أي مطالبات تنتظر السداد للحصول على تعويضات الوفاة والعجز، في حين بلغت قيمة الالتزامات غير المصفاة المتصلة بالمطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز إلى ٠٠٠ ٢٠ دولار.

١٢ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن حالة شغل وظائف البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، كانت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها[أ]	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٢٠٣	٢٠٠	١,٠
أفراد الوحدات العسكرية	٢٧	٢٧	-
شرطة الأمم المتحدة	٦	٢	٦٧
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٠	٤	٦٠
الوظائف			
الموظفون الدوليون	١٠٨	١٠٠	٧,٠
الموظفون الوطنيون	١٦٤	١٦٢	١,٠
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الوطنيون	٢	٢	-
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠	١٩	٥,٠

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٣ - وزُوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الحالية والنفقات المتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر المرفق الأول). وبلغت النفقات للفترة المذكورة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ما إجماليه ١٠٠ ٩٨٠ ٣٤ دولار مقابل مخصصات يبلغ إجماليها ٥٠٠ ١٣٠ ٥٧ دولار. وتبلغ النفقات الحالية والمتوقعة للفترة المالية بأسرها ٦٠٠ ١٢٩ ٥٧ دولار، وبالتالي يتوقع أن يتبقى رصيد حر قدره ٩٠٠ دولار.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٤ - حدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في قراره ٦٩٠ (١٩٩١). وأذن المجلس في قراره ١٩٢٠ (٢٠١٠) بأحدث تمديد لهذه الولاية، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٥ - وستواصل البعثة، خلال فترة الميزانية، العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويمكّن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره. وتحقيقا لهذا الهدف، تعتزم البعثة مواصلة مراقبة ورصد الامتثال لوقف إطلاق النار؛ ودعم المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية؛ وتيسير أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الهادفة إلى تعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية الصحراوية المنقسمة؛ ومساعدة ممثلي الاتحاد الأفريقي في العيون؛ وإجراء عمليات مسح للمناطق الخطرة التي تنتشر فيها الألغام وغيرها من المتفجرات التي خلفتها الحرب، وذلك بالتعاون مع الجيش الملكي المغربي غربي الحاجز الترابي، ومع منظمة مكافحة الألغام الأرضية (Land Mine Action) - وهي منظمة غير حكومية - شرقي الحاجز؛ ومواصلة الاستفادة من التقدم المحرز في مجال إدارة المعلومات بالتعاون مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء أن النواتج المقررة للإنجاز المتوقع ١-٢ (انظر A/65/665، الفقرة ٢٤) تضمنت تقديم دعم لوجستي لمواصلة تدابير بناء الثقة بين الطرفين، بما في ذلك توفير حراسة بواسطة ٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة لما عدده ٣٨ زيارة من الزيارات العائلية المتبادلة للاجئين. وأشار الأمين العام، في التقرير المذكور، إلى أن انخفاض عدد الزيارات التي تمت خلال فترة الأداء عن العدد المقرر يعزى إلى توقف برنامج تدابير بناء الثقة بصفة مؤقتة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ بسبب خلاف بين الطرفين حول الإجراءات التي تتبعها المفوضية لاختيار المستفيدين. وأُبلغت اللجنة الاستشارية خلال جلسة الاستماع أن الطرفين قد اجتمعا مؤخرا في جنيف لمعالجة هذه المسألة، واتفقا على تعزيز البرنامج بسبل قد تشمل مد طريق برية من شأنها أن تتيح مزيدا من الفرص للعائلات للقاء ذويهم الذين يعيشون في الجهة المقابلة من الحاجز الترابي. **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن البعثة ستواصل رصد الوضع بهدف توفير أقصى قدر من الدعم لبرنامج تدابير بناء الثقة.**

باء - الاحتياجات من الموارد

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/720) ما قيمته ٦١ ٤٢٩ ٧٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٤ ٢٩٩ ٢٠٠ دولار، أو ٧,٥ في المائة، عن مجموع المبلغ المخصص للفترة السابقة والبالغ ٥٧ ١٣٠ ٥٠٠ دولار. وتوفر الميزانية المقترحة الاعتمادات اللازمة لنشر ٢٠٣ من المراقبين العسكريين، و ٢٧ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٠٢ من الموظفين الدوليين، و ١٧٢ موظفا وطنيا (منهم وظيفتان ممولتان من المساعدة المؤقتة العامة)، و ٢٠ من متطوعي الأمم

المتحدة، و ١٠ من الأفراد المقدمين من الحكومات. ويرد تحليل للفروق في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ثمة تبرعات عينية مدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ تبلغ قيمتها ٩٠١ ٧٦٩ ١ دولار يتوقع أن تقدمها حكومة المغرب (٨٧٨ ٤٥٩ ١ دولارا) وحكومة الجزائر (٨٢٥ ٢٨٤ دولارا) وجبهة البوليساريو (١٨٩ ٢٥ دولارا) (انظر A/65/720، الفرع ثانيا - ألف). وثمة تبرعات خارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ تتعلق بأماكن الإقامة، متوقعة أيضا من حكومة المغرب (٠٠٠ ٣٩٤ ١ دولار) وحكومة الجزائر (٠٠٠ ٨٢ دولار) (المرجع نفسه، الفرع ثانيا - باء). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير استمرار التبرعات.**

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة ٢٠١٠/٢٠١١[أ]	الوظائف المقترحة ٢٠١١/٢٠١٢[أ]	الفرق
المراقبون العسكريون	٢٠٣	٢٠٣	-
الوحدات العسكرية	٢٧	٢٧	-
شرطة الأمم المتحدة	٦	٦	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٩ - تبلغ الاحتياجات المقدرة المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ ما مقداره ٤٠٠ ٦٤٧ ٦ دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٣٠٠ ١٦٩ دولار، أو ٢,٥ في المائة، بالمقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ والبالغة ٧٠٠ ٨١٦ ٦ دولار. ويُعزى نقصان الاحتياجات المتعلقة بالمراقبين العسكريين إلى انخفاض في تكلفة السفر ونقصان في عدد المراقبين العسكريين الذين تقدم إليهم حصص الإعاشة، ويقابل جزء من هذا النقصان زيادة في تكلفة عبوات حصص الإعاشة. ويُعزى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالوحدات العسكرية أساسا إلى تناوب أفراد الوحدة البنغلاديشية مرة واحدة في السنة مقارنة بتناوب الوحدة الماليزية مرتين في السنة، وإلى نقصان أفراد الوحدات الذين تقدم إليهم حصص الإعاشة في مواقع الأفرقة من ١٠ إلى ٦.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة ٢٠١٠/٢٠١١[أ]	الوظائف المقترحة ٢٠١١/٢٠١٢[أ]	الفرق
الموظفون الدوليون	١٠٨	١٠٢	(٦)
الموظفون الوطنيون[ب]	١٦٤	١٧٠	٦
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠	٢٠	–
الوظائف المؤقتة[ج]	٢	٢	–

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

(ب) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٠ - تصل الاحتياجات المقدرة المتعلقة بالموظفين المدنيين للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى مبلغ ٠٠٠ ٥٥٩ ٢٢ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٦٣٠ ٢ دولار، أو ١٣,٢ في المائة، عن المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ والبالغة ٠٠٠ ٩٢٩ ١٩ دولار. وقد طُبقت عوامل الشغور التالية على تقديرات التكاليف: ٣ في المائة للموظفين الدوليين؛ و ٥ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية؛ و ٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة.

٢١ - وتُعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ٢٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار (والتي تمثل زيادة بنسبة ١٢,٨ في المائة) المتعلقة بالموظفين الدوليين أساسا إلى زيادة التكاليف العامة للموظفين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، إلى جانب جدول المرتبات المنقح الساري ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتُعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ٧٠٠ ٥٥٧ دولار (التي تمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة) المتعلقة بالموظفين الوطنيين إلى الزيادة في عدد الموظفين من ١٦٤ في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ١٧٠ في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، وتطبيق عامل شغور بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة الوطنية قدره ٥ في المائة مقارنة بالعامل البالغ ٧ في المائة المستخدم في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وحساب متوسط المرتبات على أساس الدرجة ١ من الرتبة ٤، للموظفين العاملين في العيون، مقارنة بالدرجة ٥ من الرتبة ٣ في العام السابق. وتُعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ٦٠٠ ٦٩ دولار (التي تمثل زيادة بنسبة ٩,٤ في المائة) المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة أساسا إلى إدراج تكلفة السفر لأغراض الراحة والاستجمام عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥. **وسترد آراء اللجنة الاستشارية وتعليقاتها بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ في سياق تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/65/743).**

توصيات بشأن الوظائف

٢٢ - يقترح الأمين العام تحويل ستة وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، وإعادة تصنيف أربع وظائف. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير موجز واف للتغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين.

تحويل الوظائف

٢٣ - يقترح الأمين العام تحويل خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، لتعويض التكاليف الإضافية في بند مرتبات واستحقاقات الموظفين الدوليين الناجمة عن مواءمة شروط الخدمة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥. ويقترح أيضا، لبناء القدرة الوطنية وتعزيز قدرة قسم المشتريات، تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية وإعادة تصنيفها لتصبح وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية. والتحويلات الثلاثة المقترحة هي كما يلي:

- وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة المرافق (من فئة الخدمة الميدانية) في مكتب اتصال تندوف إلى وظيفة مساعد إداري لموظف وطني من فئة الخدمات العامة (انظر A/65/720، الفقرة ١٦)؛
- وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) في مكتب رئيس دعم البعثة، حُولت إلى وظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠)؛
- وظيفة واحدة لمساعد في وحدة مراقبة الممتلكات والجرد (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم إدارة الممتلكات، حُولت إلى وظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦)؛
- وظيفة واحدة لمساعد مشتريات (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم المشتريات، حُولت إلى وظيفة موظف وطني من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣)؛
- وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الوقود (من فئة الخدمة الميدانية) في المركز المشترك للعمليات اللوجستية، حُولت إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥)؛
- وظيفة واحدة لسائق (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم النقل، حُولت إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤)؛

وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على تحويل ست وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة.

إعادة تصنيف الوظائف

٢٤ - يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد مراسم من وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة في مكتب رئيس دعم البعثة إلى وظيفة موظف مراسم وطني من الفئة الفنية. ودعما للاقتراح، يذكر الأمين العام أن مهام الوظيفة قد تطورت لتشمل الاتصال بمسؤولي الحكومة المضيفة بشأن مسائل حساسة تحتاج إلى مهارات حل المشاكل وفهم للقوانين المحلية (انظر A/65/720، الفقرة ٢١).

٢٥ - ويقترح الأمين العام إعادة التصنيف برفع رتبة وظيفة واحدة برتبة ف-٢ لموظف مشتريات معاون في قسم المشتريات إلى موظف مشتريات برتبة ف-٣، الأمر الذي من شأنه أن يمكن القسم من استعراض واعتماد مشتريات ذات قيمة كبيرة في غياب وظيفة الخدمة الميدانية، وهي حاليا بالرتبة خ م -٦، التي من المقترح تحويلها إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، حسب ما ورد في الفقرة ٢٣ أعلاه. ودعما لهذا الاقتراح، يذكر الأمين العام أن إعادة التصنيف من شأنها تمكين شاغل الوظيفة من أن يؤدي مهام الموظف المسؤول بالوكالة في غياب كبير موظفي المشتريات، إلى جانب اعتماد عقود مشتريات تصل قيمتها إلى ٠٠٠ ٥٠ دولار، حيث أن سلطة موظف المشتريات المعاون برتبة ف-٢ محدودة بمبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار (انظر A/65/720، الفقرة ٢٢). وقد زُودت اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بمعلومات تبين أن حوالي ٢٣ في المائة من طلبات الشراء وعددها ٣٧٤ التي اعتمدت في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ المشمولة بالتقرير قد تجاوزت ٠٠٠ ٢٥ دولار.

٢٦ - ويقترح الأمين العام إعادة تصنيف إحدى الوظائف المحولة من وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة في قسم المشتريات (انظر الفقرة ٢٣ الواردة أعلاه) إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية. وسيؤدي الموظف الفني الوطني المهام الإشرافية لموظف مشتريات ويعد البيانات المقدمة إلى اللجنة المحلية للعقود إلى جانب المشاركة في عضوية اللجنة المحلية لاستعراض البائعين (A/65/720، الفقرة ٢٣).

٢٧ - ويقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة رئيس الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برتبة ف-٤ في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية برتبة خ م-٧، لتوفير فرص وظيفية لجميع موظفي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في كل من الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية. ودعما لإعادة التصنيف، يذكر الأمين العام في التقرير أنها ستكفل توافر مجموعة أكبر من المرشحين المؤهلين للوظيفة وتحسن إمكانات التنقل لكبار موظفي الخدمة الميدانية (A/65/720، الفقرة ٢٧).

٢٨ - **وليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على حالات إعادة التصنيف الأربع التي اقترحها الأمين العام.**

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبالغ المخصصة ٢٠١٠/٢٠١١	المبالغ المقترحة ٢٠١١/٢٠١٢	الفرق
٣٠ ٣٨٤ ٨٠٠	٣٢ ٢٢٣ ٣٠٠	١ ٨٣٨ ٥٠٠

المرافق والبنية الأساسية

٢٩ - تبلغ الاحتياجات المقدرة ٨٠٠ ٤٦٧ ٤٤ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٥٤٩ دولار، أو ١٤ في المائة، عن الفترة السابقة، ويُعزى ذلك أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالمرافق العامة ولوازم المكاتب والأدوات للورشة الهندسية، ويعوض جزء من هذه الزيادة انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق الجاهزة والمولدات الكهربائية العاملة بالوقود.

٣٠ - وأشار الأمين العام في تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/65/665) إلى أن تحسينات كبيرة قد أجريت على المرافق والبنية الأساسية في مواقع أفرقة البعثة، من بينها الاستعاضة عن أماكن الإقامة ذات الجدران اللينة بأماكن إقامة ذات جدران صلبة في مواقع الأفرقة في أوسارد وأم دريغه والمحبس وبير الحلو؛ وتركيب وحدات لمعالجة المياه في العيون وموقعين من مواقع الأفرقة؛ وإصلاح المطارات الصحراوية في مواقع الأفرقة في الجهة الغربية من الحاجز الترابي بمساعدة الجيش الملكي المغربي؛ والانتهاء من إعادة تشييد بعض مدارج الطائرات. وأسفرت المبادرات عن تخفيض وقت السفر بين العيون وأم دريغه، وزيادة تسليم الإمدادات بطريق البر، وتخفيض الاحتياجات إلى المياه المعبأة عن طريق استخدام وحدات معالجة المياه (انظر A/65/665، الفقرة ١٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن احتياجات أخرى إلى أنشطة مماثلة من قبيل تشييد الأسوار ومعالجة المياه ونظم الإنارة واردة ضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ (A/65/720). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق انخفاض معدل تنفيذ تشييد الأسوار المحيطة بالمنطقة ومستودعات الوقود وأماكن الاغتسال ومدارج الطائرات ومواقع هبوط الطائرات العمودية، وتشجع الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بإنجاز المشاريع التي لم تنجز بعد.**

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣١ - تبلغ الاحتياجات المقدرة ٩٠٠ ٦٢٤ ٣ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٩٤٢ دولار، أو ٣٥,١ في المائة عن الفترة السابقة، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات إزالة الألغام نظرا لتحول البعثة من العمليات التقليدية لإزالة الذخائر العنقودية من منطقة المعارك إلى إزالة حقول الألغام تحت سطح الأرض، وإلى إبرام عقد لتقديم توعية بخطر الألغام للسكان المحليين.

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع للبعثة والرامية إلى القضاء على خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، والزيادة المناظرة لذلك في الاحتياجات من الموارد. ووفقا لما ذكره الأمين العام، فإن استخدام قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام قد مكن من تحسين التنسيق بين البعثة وشركائها، في جمع بيانات إزالة الألغام وتنظيم تلك البيانات والاستفادة منها. وحسب ما ذُكِر في الفقرة ٣١ الواردة أعلاه، ستتحول الأنشطة من إزالة الذخائر العنقودية وقطع الذخائر غير المنفجرة من منطقة المعارك إلى أعمال مسح حقول الألغام وإزالتها وتدميرها، والتي تحتاج إلى موارد أكثر كثافة. وإضافة إلى ذلك، تضم الميزانية المقترحة (A/65/720) مقترحات تتعلق بالموارد اللازمة لنشر المعلومات ذات الصلة على الجمهور العام بمبلغ قدره ٠٠٠ ١٨٩ دولار، وهو نشاط أبرزته اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (A/64/660/Add.2). وقُدمت إلى اللجنة الاستشارية بناء على طلبها معلومات إضافية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها البعثة (انظر المرفق الثالث).

المشاريع السريعة الأثر

٣٣ - يقترح الأمين العام في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ احتياجات تبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار لمشروعين سريعي الأثر لحفر آبار في الجهة الشرقية من الجدار الرملي، من أجل توفير المياه لمواقع الأفرقة والسكان المحليين (انظر A/65/720، الفرع ثانيا - ألف). **ومن المتوقع أن يحسن المشروعان صورة البعثة لدى السكان المحليين وأن يوسعا نطاق وجودها في المنطقة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا هو أول طلب تتقدم به البعثة لإقامة مشاريع سريعة الأثر، وترحب بتلك المبادرة بوصفها جزءا من الجهد المبذول لتحسين العلاقات بين البعثة والسكان المحليين. وتشجع اللجنة البعثة على كفالة تنفيذ المشروعين في الوقت المحدد لهما.**

خامسا – خاتمة

٣٤ – ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في الفقرة ٤٣ من تقرير الأداء (A/65/665). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد الحر البالغ ٤٠٠ ٥٩١ ١ دولار، إلى جانب الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٣٠٠ ٧٩٥ دولار، لحساب الدول الأعضاء.**

٣٥ – وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في الفقرة ٥٥ من وثيقة الميزانية المقترحة (A/65/720). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، مبلغ ٧٠٠ ٤٢٩ ٦١ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.**

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران.يونيه ٢٠١٠ (A/65/665)
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/720)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/5 (Vol. II))
- تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2010/175)
- قرار الجمعية العامة ١١٢/٦٥ عن مسألة الصحراء الغربية
- قرار مجلس الأمن ١٩٢٠ (٢٠١٠)

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المخصصات	من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١		النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١				
		مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات شاملا النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق (النسبة المئوية)	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
المراقبون العسكريون	٥ ٨٥٥,٥	٣ ٤٢٩,٢	٢ ٤٢٦,٣	٢ ٣٧٥,٠	٥ ٨٠٤,٢	٥١,٣	٠,٩	يعزى الرصيد غير المستخدم إلى ارتفاع متوسط معدل الشواغر المتوقع البالغ ٣ في المائة، عن المعدل البالغ ٢ في المائة المطبق في الميزانية
الوحدات العسكرية	٧٩٦,٦	٧٥٢,٩	٤٣,٧	١٩٩,١	٩٥٢,٠	-١٥٥,٤	-١٩,٥	تعزى الاحتياجات الإضافية إلى التكلفة غير المدرجة في الميزانية المتعلقة بشحن معدات الوحدة الطبية الماليزية. وقد أعيدت الوحدة الطبية الماليزية إلى وطنها وحلت محلها الوحدة الطبية البنغلاديشية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
شرطة الأمم المتحدة	١٦٤,٦	٧٤,١	٩٠,٥	٥٣,٠	١٢٧,١	٣٧,٥	٢٢,٨	ارتفاع متوسط معدل الشواغر البالغ ٤٩ في المائة بالمقارنة بعدم وجود أية شواغر مدرجة في الميزانية، هو العامل الذي أدى إلى نقص استخدام الرصيد. وتقابل جزء من هذا النقص في استخدام الرصيد تكاليف الإعادة إلى الوطن غير المدرجة في الميزانية لـ ٤ من أفراد الشرطة المدنية بعد انتهاء الأنشطة المتعلقة ببناء الثقة

		من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١			النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١			
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات شاملا النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق (النسبة المئوية)	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
وحدات الشرطة المشكلة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
المجموع الفرعي	**٦ ٨١٦,٧**	**٤ ٢٥٦,٢**	**٢ ٥٦٠,٥**	**٢ ٦٢٧,١**	**٦ ٨٨٣,٣**	**-٦٦,٦**	**-١,٠**	
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	١٥ ٦٤٩,٤	٩ ٣١٤,٧	٦ ٣٣٤,٧	٦ ٤٣٦,٥	١٥ ٧٥١,٢	-١٠١,٨	-٠,٧	تعزى الاحتياجات الإضافية أساسا إلى انخفاض متوسط معدل الشواغر المتوقع البالغ ٧ في المائة، عن المعدل البالغ ١٠ في المائة المطبق في الميزانية
الموظفون الوطنيون	٣ ٤٩٥,٢	٢ ٢٢٩,٢	١ ٢٦٦,٠	١ ٤٤٣,٣	٣ ٦٧٢,٥	-١٧٧,٣	-٥,١	انخفاض متوسط الشواغر المتوقع البالغ ٢ في المائة بالمقارنة مع المتوسط المقرر البالغ ٧ في المائة، هو العامل الرئيسي المتسبب في هذه التجاوزات
متطوعو الأمم المتحدة	٧٣٩,٩	٤٨٧,٩	٢٥٢,٠	٢٧٠,٠	٧٥٧,٩	-١٨,٠	-٢,٤	تعزى الاحتياجات الإضافية إلى انخفاض متوسط معدل الشواغر المتوقع البالغ ٢,٥ في المائة، عن المعدل البالغ ٥ في المائة المطبق في الميزانية
المساعدة المؤقتة العامة	٤٤,٥	٢٣,٤	٢١,١	١٢,٥	٣٥,٩	٨,٦	١٩,٣	نتيجة لارتفاع معدل الشواغر منذ بداية السنة حتى تاريخه بأكثر من المقرر، وتوقع متوسط شغل وظائف يبلغ ٥٠ في المائة للفترة المتبقية من العام. فمن غير المتوقع أن تُشغل إحدى الوظيفتين الممولتين من المساعدة المؤقتة العامة المدرجتين في الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
المجموع الفرعي	**١٩ ٩٢٩,٠**	**١٢ ٠٥٥,٢**	**٧ ٨٧٣,٨**	**٨ ١٦٢,٣**	**٢٠ ٢١٧,٥**	**-٢٨٨,٥**	**-١,٤**	
التكاليف التشغيلية								
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٩,٤	٢٣,٢	١٦,٢	١٦,٨	٤٠,٠	-٠,٦	-١,٤	
مراقبو الانتخابات المدنيون	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	

		من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١			النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١			
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات شاملا النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق (النسبة المئوية)	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
الخبراء الاستشاريون	١٥,٠	صفر	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	صفر	صفر	
السفر في مهام رسمية	٦٩٠,٠	٤٠٧,٤	٢٨٢,٦	٨١,٢	٤٨٨,٦	٢٠١,٤	٢٩,٢	يعزى الرصيد غير المستخدم إلى تأجيل بعض رحلات السفر الرسمية المقررة التي تعذر القيام بها لأن الأطراف المعنية لم تكن جاهزة. وتحققت أيضا بعض الوفورات عن طريق خيارات الاستعانة بمصادر أرخص لرحلات الطيران لسفر موظفي الأمم المتحدة
المرافق والبنية الأساسية	٣ ٩١٨,٦	١ ٧٧٠,٧	٢ ١٤٧,٩	١ ٣٩٨,٠	٣ ١٦٨,٧	٧٤٩,٩	١٩,١	يعزى الرصيد غير المستخدم إلى إلغاء شراء معدات مدرجة في الميزانية نتيجة لتوافرها من بعثات مغلقة
النقل البري	٣ ٨٩٧,٨	٢ ٠٣٤,٢	١ ٨٦٣,٦	٩٧٥,١	٣ ٠٠٩,٣	٨٨٨,٥	٢٢,٨	يعزى الرصيد غير المستخدم إلى إلغاء شراء مقطورات ثقيلة ستتوفر من بعثة حفظة سلام مغلقة
النقل الجوي	١٦ ٤٨٧,٦	١١ ١٩٣,٦	٥ ٢٩٤,٠	٧ ٣٠٨,٣	١٨ ٥٠١,٩	٢ ٠١٤,٣-	١٢,٢-	تعزى الاحتياجات الإضافية على ارتفاع الاحتياجات من التمويل بقدر تجاوز ما وافقت عليه الجمعية العامة لاستئجار طائرات ثابتة الجناحين وطائرات هليكوبتر. وقد ظلت عقود استئجار هذين النوعين من الطائرات دون تغيير بالمقارنة مع الفترة المالية السابقة
النقل البحري	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
الاتصالات	١ ٣٧٤,٤	٨٥٠,٤	٥٢٤,٠	٥٠٩,٠	١ ٣٥٩,٤	١٥,٠	١,١	
تكنولوجيا المعلومات	١ ٠٥٥,٩	٦٧٧,٧	٣٧٨,٢	٢٧٣,٠	٩٥٠,٧	١٠٥,٢	١٠,٠	تم تأجيل عمليات الشراء والمشاريع المقررة من أجل تكريس أموال لسداد عقود الطيران
الخدمات الطبية	١٣٤,٥	٧٦,٨	٥٧,٧	٥٣,٢	١٣٠,٠	٤,٥	٣,٤	

		من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١			النفقات المتوقعة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١			
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات شاملا النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق (النسبة المئوية)	أسباب الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	
المعدات الخاصة	٨٨,٧	صفر	٨٨,٧	٤٥,٠	٤٥,٠	٤٣,٧	٤٩,٣	سيتم فقط شراء نصف المعدات البديلة المقررة نظرا لإيقاف الدوريات الليلية لحوالي ستة أشهر وتمديد العمر الإنتاجي النافع للمعدات القديمة لمدة ستة أشهر، مما يتيح تأجيل عمليات الاستبدال حتى الفترة التالية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ٦٨٢,٩	١ ٦٣٤,٧	١ ٠٤٨,٢	٦٨٥,٦	٢ ٣٢٠,٣	٣٦٢,٧	١٣,٥	تم تأجيل عمليات الشراء والمشاريع المقررة من أجل تكريس أموال لسداد عقود الطيران
المشاريع السريعة الأثر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
المجموع الفرعي	**٣٠ ٣٨٤,٨**	**١٨ ٦٦٨,٧**	**١١ ٧١٦,١**	**١١ ٣٦٠,١**	**٣٠ ٠٢٨,٨**	**٣٥٦,٠**	**١,٢**	
إجمالي الاحتياجات	**٥٧ ١٣٠,٥**	**٣٤ ٩٨٠,١**	**٢٢ ١٥٠,٤**	**٢٢ ١٤٩,٥**	**٥٧ ١٢٩,٦**	**٠,٩**	**صفر**	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢ ٤٠٨,١	١ ٤٨٨,٥	٩١٩,٦	٩٢٠,٠	٢ ٤٠٨,٥	-٠,٤	صفر	
صافي الاحتياجات	**٥٤ ٧٢٢,٤**	**٣٣ ٤٩١,٦**	**٢١ ٢٣٠,٨**	**٢١ ٢٢٩,٥**	**٥٤ ٧٢١,١**	**١,٣**	**صفر**	
التبرعات الطوعية العينية (المدرجة في الميزانية)	٢ ٩٠٨,٠	١٢٢,٠	٢ ٧٨٦,٠	٢ ٧٨٦,٠	٢ ٩٠٨,٠	صفر	صفر	
مجموع الاحتياجات	**٦٠ ٠٣٨,٥**	**٣٥ ١٠٢,١**	**٢٤ ٩٣٦,٤**	**٢٤ ٩٣٥,٥**	**٦٠ ٠٣٧,٦**	**٠,٩**	**صفر**	

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترح إدخالها على الوظائف بحسب العنصر في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
التوجيه التنفيذي والإدارة			
مكتب الاتصال في تندوف	-١	خدمة ميدانية	تحويل وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق على وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+١	خدمات عامة وطنية	إنشاء وظيفة مساعد إداري لموظف وطني من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق
المجموع الفرعي	**-**		
العنصر ٤: الدعم			
مكتب رئيس دعم البعثة	-١	خدمة ميدانية	تحويل وظيفة مساعد إداري إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+١	موظف وطني من الفئة الفنية	إعادة تصنيف وظيفة مساعد مراسم إلى وظيفة موظف مراسم
	+١	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	إنشاء وظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة بتحويل وظيفة مساعد إداري
	-١	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	إعادة تصنيف وظيفة مساعد مراسم إلى وظيفة موظف مراسم من الفئة الفنية
قسم إدارة الممتلكات	-١	خدمة ميدانية	تحويل وظيفة مساعد لمراقبة الممتلكات بالجرد إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+١	خدمة عامة وطنية	إنشاء وظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة بتحويل وظيفة مساعد لمراقبة الممتلكات والجرد
قسم المشتريات	+١	ف-٣	إعادة تصنيف وظيفة لموظف مشتريات معاون إلى وظيفة موظف مشتريات
	-١	ف-٢	إعادة تصنيف وظيفة لموظف مشتريات معاون إلى وظيفة موظف مشتريات
	-١	خدمة ميدانية	تحويل وظيفة موظف مشتريات إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+١	موظف وطني من الفئة الفنية	إنشاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف مشتريات بتحويل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+١	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	إنشاء وظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة بتحويل وظيفة موظف مشتريات من الفئة الفنية
	-١	وظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة	إعادة تصنيف إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
المركز المشترك للعمليات اللوجستية	-١	خدمة ميدانية	تحويل وظيفة مساعد لشؤون الوقود إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+١	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	إنشاء وظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة بتحويل وظيفة مساعد لشؤون الوقود
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	-١	ف-٤	إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من رتبة ف-٤ إلى وظيفة من فئة خ م-٧
	+١	خدمة ميدانية	إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة من فئة خ م-٧
	-١	خدمة ميدانية	تحويل وظيفة سائق إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+١	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة	إنشاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة سائق
المجموع الفرعي	**-**		
المجموع			
الوظائف الدولية	-		
الوظائف الوطنية	-		
متطوعو الأمم المتحدة	-		
الوظائف المؤقتة (المساعدة المؤقتة العامة)	-		
الوظائف الدولية	-		
الوظائف الوطنية	-		

المرفق الثالث

الإجراءات المتعلقة بالألغام

تلقت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تمشيا مع طلبها، المعلومات الواردة أدناه في ما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (انظر الفقرة ٣٢ من هذا التقرير).

معلومات أساسية

- في عام ٢٠٠٥، بدأت عمليات تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام بمراقب عسكري واحد في العيون، ومنظمة واحدة غير حكومية دولية لتقديم توعية بخطر الألغام في مخيمات اللاجئين بتمويل ثنائي
- في عام ٢٠٠٧، أوفدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بعثة تقييم تتصل بتوفير الدعم في هذا المجال للصحراء الغربية والبعثة
- في شباط/فبراير ٢٠٠٨، تأسس في البعثة مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام
- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استُقدِم مستشار تقني أقدم لإدارة برنامج مكافحة الألغام في البعثة
- في آذار/مارس ٢٠١٠، استُقدِم موظف برامج مسؤول عن برنامج نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تمت الموافقة على طلب مقدم إلى الوكالة المدنية السويدية للتصدي لحالات الطوارئ، من أجل تكليف موظف مقدم بدون مقابل بالعمل في برنامج نظام إدارة المعلومات لغاية آذار/مارس ٢٠١١. وكان القصد من ذلك إنشاء قدرة مكرسة بالكامل
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استُقدِم موظف للعمليات/ضمان الجودة وتولى مهامه مع مركز تنسيق مكافحة الألغام التابع للبعثة، بعد الانتهاء من تشكيل الملاك الوظيفي الحالي

عمليات إزالة الألغام

خلال سنة الميزانية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أجرت منظمة مكافحة الألغام الأرضية، وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،

تقييما عاما لمكافحة الألغام شرق الحاجز الرملي وصدرت النتائج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأشارت نتائج التقييم إلى أن المناطق الخطرة شرق الحاجز الرملي تضم ٣٧ حقلا للألغام، و ١٥٨ منطقة استهدفت بالذخائر العنقودية و ٤٣٣ موقعا للذخائر غير المنفجرة. وحُدد منذ ذلك الحين ٥٨ موقعا إضافيا.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تركز منظمة مكافحة الألغام الأرضية على إزالة الألغام من ميدان المعركة على المناطق المعروفة التي استهدفت بالذخائر العنقودية البالغ عددها ١٥٨ منطقة. ومن بين المناطق الإضافية التي استهدفت بالذخائر العنقودية البالغ عددها ٥٨ منطقة، تمت إزالة الألغام من ٢٨ منطقة. وبفضل التقنيات المحسنة وارتفاع مستوى ضمان الجودة، تحسنت الإنتاجية بشكل ملحوظ. ونتيجة لذلك، تشير توقعات التخطيط التفصيلية إلى أن الذخائر ستزال من جميع المناطق المعروفة التي استهدفت بالذخائر العنقودية شرق الحاجز الرملي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

ورغم إزالة الذخائر من المناطق التي استهدفت بالذخائر العنقودية، فإن التهديد الذي تشكله حقول الألغام لا يزال قائما. ويخطط مركز تنسيق مكافحة الألغام لمواجهة هذا التهديد خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بإعطاء الأولوية القصوى لإزالة حقول الألغام.

وتختلف الأصول المطلوبة والمنهجيات المطبقة لإزالة حقول الألغام عن نظيرتها اللازمة لإزالة الذخائر العنقودية من ميدان المعركة لسبب بسيط وهو أن هذه الذخائر توجد على سطح الأرض في حين يتم دفن الألغام تحت سطح الأرض. وخلص مركز تنسيق مكافحة الألغام إلى أن أفضل حل لذلك يتمثل في اتباع نهج متكامل يَستخدِم كل من إزالة الألغام بشكل آلي وعدد قليل من أخصائيي إزالة الألغام. وسيؤدي بدء العمل بقدرة آلية لإزالة الألغام إلى رفع الميزانية التشغيلية بنحو ٠٠٠ ٨٠٠ دولار.

مواقع الذخائر العنقودية

حالة مواقع الذخائر العنقودية

السنة	حالة مواقع الذخائر العنقودية
من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩	تم العثور على ١٥٨ موقعا خلال المسح زائد ٣٨ موقعا إضافيا
٢٠٠٩/٢٠٠٨	إزالة الذخائر العنقودية من ١٥ موقعا
٢٠١٠	إزالة الذخائر العنقودية من ٧١ موقعا
٢٠١٠	إزالة الذخائر العنقودية من ٢٨ موقعا من بين ٥٨ موقعا اكتشفت حديثا
٢٠١١	إزالة الذخائر العنقودية من ١٤ موقعا، ولا تزال أعمال الإزالة جارية في ٣ مواقع

السنة	حالة مواقع الذخائر العنقودية
لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	٨٨ مجموع عدد المواقع التي يتعين إزالة الذخائر العنقودية منها (من ضمنها ٣ مواقع تبدأ أعمال الإزالة فيها قريبا)

ولغاية ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، أزيلت الذخائر العنقودية من ١٢٨ موقعا.

إحصائيات حقول الألغام

التاريخ	الإجراء المتخذ
في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١	تحديد ٣٧ حقل ألغام
بين ٢٣ شباط/فبراير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	لم تتقرر إزالة أي حقل من حقول الألغام
بين ١ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	الإزالة المقررة: ٠٠٠ ٧٥٠ م^{٢}

التخلص من الذخائر المتفجرة

مهام التخلص من الذخائر المتفجرة	٤٣٣ مهمة مسح للذخائر المتفجرة
مهام التخلص من الذخائر المتفجرة	٢٣١ مهمة إزالة للذخائر المتفجرة

التوعية بخطر الألغام

تبلغ قيمة الأموال المرصودة في الميزانية في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ المخصصة للتوعية بخطر الألغام ٠٠٠ ١٨٩ دولار، وذلك استجابة لتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٣ من تقريرها A/64/660/Add.2. وقد تم تخصيص التمويل لتمكين المنظمات غير الحكومية المحلية بقيادة منظمة غير حكومية دولية من القيام بالتوعية بخطر الألغام شرق الحاجز الرملي وغربه.

الأهداف

- تحسين الممارسات الرامية إلى تجنب المخاطر لتشجيع تغير السلوك بين السكان الرحل، وتعزيز سلامتهم البدنية وتقوية الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياتهم
- توفير التوعية بخطر الألغام إلى ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٠ شخص من السكان الرحل ما بين رجال ونساء وأطفال بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مع النتيجة النهائية المرجوة والمتمثلة في الحد من عدد الألغام والذخائر غير المنفجرة